حول مسألة الصراع الطبقي والصراع الوطني في فكر مهدي عامل

د. خضر زكريا

أن يتحدّث المرء عن الأطروحات النظرية لمهدي عامل في دقائق أو ساعات أمر مستحيل، أو هو على الأقل أمر فيه استسهال وتعسّف كبيرين. فما تركه لنا الباحث المفكر الكبير من تراث فكري هو على مستوى من الأصالة والعمق والاتساع والتجريد النظري بحيث يتطلب عرضه وتحليله ومناقشته جهود فريق عمل متخصص لأشهر وربما لسنوات. وأنا أدعو هنا إلى تشكيل مثل هذا الفريق، أو على الأقل إلى البدء بدراسة تراث مهدي عامل دراسة علمية معمقة من قبل الباحثين المتخصصين في العلوم الفلسفية والاجتماعية وليس فقط من قبل العاملين في الحقل السياسي بالمعنى الضيق للكلمة. أدعو الى تخصيص عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه في الفلسفة وعلم الاجتماع والعلوم السياسية لدراسة فكر مهدي عامل.

إن الباحث في هذا الفكر سيكتشف منهجاً علمياً جديداً حقاً، سيجد أمامه أدوات جديدة لاكتشاف المعرفة، وسيتعلم النقد العلمي البناء، النقد على الطريقة الكانتية، أو كما يقول «الثورة الكانتية الجديدة» التي تبدأ بنقد الذات. إن نقد مهدي عامل للطريقة التي فهمت بها بعض الأحزاب الشيوعية العربية الماركسية، وللكيفية التي مارست بها هذا الفهم جدير بأن يدرس وتعاد دراسته لا من قبل الماركسيين وحدهم بل من قبل جميع الوطنيين، من قبل جميع الذين يناضلون في صفوف حركة التحرر الوطني العربية، علّ الجميع يتعلمون نقد الذات فيعيدون النظر في كثير من المفاهيم والمقولات والممارسات الشائعة لديهم. وبذلك يتكون ويتعمق «التحالف الوطني الطبقي الثوري» الذي دعا إليه مهدي عامل بين جميع الذين يناضلون من أجل حل التناقض الرئيسي القائم حالياً في وطننا العربي لصالح قوى التحرر والتقدم الاجتماعي، وهو التناقض بين أنصار التبعية للنظام الرأسمالي العالمي وأعدائها، التناقض بين الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بأنماط نشاط الرأسمال الأجنبي وبين بقية الطبقات والفئات الاجتماعية التي تتعارض مصالحها مع كافة أشكال الهيمنة الأجنبية.

اسمحوا لي أن أتناول في مداخلتي القصيرة هذه مسألة قال مهدي إنه حاول شرحها بالتفصيل في كتاباته كلها وهي التالية:

«واقع مجتمعاتنا العربية هو أنها خاضعة للسيطرة الامبريالية، بوجودها في شبكة علاقات النظام الرأسمالي العالمي، فلا سبيل لها إذن إلى الإفلات من القوانين الكونية التي تحكم حركة التاريخ المعاصر، من حيث هي، في الأزمة العامة للامبريالية، حركة الانتقال الى الاشتراكية. لهذا كانت حركة التحرر الوطني في جوهرها حركة هذا الانتقال نفسه، وسيرورتها سيرورته، وكان الصراع الطبقي فيها هو الصراع الوطني، فلا فصل فيه لوجه أو شكل منه عن الآخر، ولا تغليب لهذا على ذاك إلا في الأيديولوجية البرجوازية. وبتعبير آخر، إن التلازم في حركة التحرر الوطني بين العداء للامبريالية والعداء للرأسمالية قائم بالضرورة»[1].

هنا يطرح مهدي عامل الاشكاليات التالية:

١ ـ رفض الفصل بين القضية الاجتماعية والقضية الوطنية أو القومية بحيث تظهر الأولى كأنها مجال تحرك الصراع الطبقي والثانية كأنها مجال تحرك الصراع «الوطني» أو

(١) مهدي عامل، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، بيروت، ١٩٨٠، ص ٧.

« القومي ». إنها قضية واحدة تلك التي جزّئت إلى قضيتين فالتفت حول كل منها حركات وأحزاب، واختلفت الأحزاب والحركات وتصارعت وتقاتلت أحياناً بدعوى أن بعضها يدافع عن القضية الأولى بينما يدافع بعضها الآخر عن القضية الثانية. لنتذكر الخمسينات حيث كان « الشيوعي » في نظر « القومي » عدواً للأمة وكان « القومي » في نظر « الشيوعي » شوفينياً متعصباً معادياً للتقدم. ولقد غذيت هذه النزعات العدائية المتقابلة بين الحلفاء الطبيعيين حتى صارت من الثوابت العقائدية التي يصعب تجاوزها. وكانت مأثرة مهدي عامل في أنه تجاوز ثنائية الطبقي والوطني بكل أصالة وعمق، بكل ما في منهجه الديالكتيكي من حيوية وإبداع. لقد برهن في جميع أعماله على أن أهم أسباب النزاع بين « الطرفين » هي الأسباب الذاتية: إن « الشيوعي » لم يكن شيوعياً حقاً أي أنه لم يفهم الماركسية كما يجب أن تفهم، لم يفهم أن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تحقق انعتاقها وتحررها إلا ضمن إطار أمتها وفي مواجهة أعداء هذه الأمة؛ كما أن « القومي » لم يكن قومياً حقاً أي أنه لم يفهم أن تحرر أمته ووحدتها لا يتحققان إلا بالتخلص من عدوها الاساسي: الامبريالية العالمية أو الرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً واحداً خارج الأمة وداخلها.

٢ ـ إذا كانت حركة التحرر الوطني في جوهرها حركة الانتقال الى الاشتراكية كما قال مهدي عامل، واذا كانت عملية بناء الاشتراكية « صفاً طويلاً من الانتقالات » كما قال ميخائيل غورباتشوف[٢]، فما هو « الانتقال » الأول في بلادنا؟ ما هي المهمة الأولى المطروحة على جدول أعمال حركة التحرر الوطني العربية أو الحركة المناضلة لبناء الاشتراكية في الوطن العربي؟ (وهما في الجوهر حركة واحدة). ما هو الشرط الأولي لبدء عملية الانتقال الى الاشتراكية؟ هل هو تأميم الصناعة داخل كل قطر عربي وتدعيم القطاع العام وتوسيع نطاقه؟ هل هو تغيير علاقات الملكية في الزراعة بحيث تتحول الى ملكية جماعية للأرض؟ كلنا نعلم أن الاشتراكية لا يتم بناؤها دون إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتحويلها إلى ملكية اجتماعية لكن هل هذه العملية هي المطروحة الآن على جدول الأعمال؟ بل هل هي ممكنة في الشروط التاريخية الراهنة لمجتمعنا العربي؟

لقد أجبت عن هذه التساؤلات في بحوث سابقة مؤكداً أن تجربة العقود الأخيرة في بعض البلدان العربية برهنت على أن المسألة الأساسية في عملية التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي وبناء الاشتراكية لا تكمن في تحويل علاقات الملكية داخل كل بلد عربي بل تكمن بالدرجة الأولى في التحرر من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي[٣].

ولنذكّر هنا بمقولة ماركسية معروفة: في كل مرحلة انتقالية من تشكيلة اجتماعية الى أخرى تنشأ علاقات الانتاج الجديدة ـ الصاعدة في كنف (في أحشاء) العلاقات السائدة ـ القديمة، إلا في مايتعلق بالعلاقات الاشتراكية فلا يمكن لها ان تنشأ في كنف العلاقات الرأسمالية السائدة، بل لا بد من إقامة السلطة السياسية الاشتراكية أولاً من أجل بدء عملية تحويل علاقات الانتاج الى علاقات اشتراكية.

في الشروط التاريخية الراهنة للبلدان المتخلفة، ومنها بلداننا العربية، تعتبر العلاقات الرأسمالية العالمية، علاقات الهيمنة ـ التبعية هي السائدة. وفي ظل هذه العلاقات لا مجال للبحث عن أية علاقات اشتراكية. إن العلاقات الرأسمالية العالمية المهيمنة تخنق حتماً أية أجنة للعلاقات الاشتراكية قد تنشأ في كنفها. ولذا فإن الخطوة الأولى الحاسمة في أي بلد نام يريد استكمال تحرره الوطني والسير باتجاه الاشتراكية هي العمل على التخلص من هيمنة العلاقات الرأسمالية العالمية على اقتصاده (وبالطبع كل أشكال الهيمنة الأخرى في البناء الفوقي).

٣ ـ كيف السبيل إلى التخلص من التبعية في الشروط التاريخية الراهنة للوطن العربي؟ ما هي الطبقات والفئات الاجتماعية التي يمكن ان تشارك في هذه العملية وأي الطبقات يجب ان تتولّى قيادتها؟

يصل مهدي عامل في تحليلاته النظرية إلى أن الطبقة العاملة هي التي يجب ان تقود هذه السيرورة التاريخية التي تتضمن التحرر الوطني والانتقال الى الاشتراكية، وذلك « بحكم موقعها في علاقات الانتاج الكولونيالية، من حيث هو موقع الطبقة المهيمنة النقيض »[٤] ويرى بأن بعض الأسباب الذاتية « هي التي تشكل الآن، في هذه المرحلة، **العائق الرئيسي** لقيام الطبقة العاملة بدورها الثوري ». وهذه الأسباب متعلقة بأن أحزاب الطبقة العاملة « ما زالت متخلفة في ممارساتها السياسية عن الفهم الصحيح للطبيعة التاريخية

(٢) ميخائيل غورباتشوف، اكتوبر وعملية التغيير، تقرير الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي في الجلسة الاحتفالية بمناسبة الذكرى السبعين لثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى.

(٣) انظر بحثنا: التناقض الرئيسي ومسألة التحالفات...، « الطريق »، العدد ٥/٦، ١٩٨٧.

(٤) مهدي عامل، المصدر السابق، ص ١٣.

لحركة التحرر الوطني وآليتها الداخلية، بل إنها، في كثير من هذه الممارسات، ما تزال أسيرة المواقع المقلوبة لأيديولوجية البرجوازية بالذات، تنزلق إليها في فصلها الصراع الطبقي عن الصراع الوطني...»[٥].

يبدو لي أن هذا الاستنتاج يستوجب المناقشة. فالتأكيد على أهمية العوامل الذاتية في الحركة الثورية يجب أن لا يمنعنا من رؤية العوامل الموضوعية بكل أبعادها وتأثيراتها المعقدة.

أعتقد أن الطبقة العاملة العربية، لم تصبح بعد، من الناحية الموضوعية، مؤهلة لقيادة حركة التحرر الوطني. ومع التفاوت الكبير في أوضاع هذه الطبقة في الأقطار العربية المختلفة، فإنها في معظم الحالات ما تزال محدودة العدد (بالمقارنة مع الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى)، موزعة على عدد كبير جداً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي إلى ذلك لا تمسك بيدها مفاتيح الاقتصاد الوطني، كما يفترض في الطبقة العاملة التي ستقود العملية الثورية. ولعل النقطة الأخيرة تحتاج إلى إثبات ميداني ـ إحصائي. غير أن الملاحظة العامة (إضافة إلى بعض الدراسات الاجتماعية) تشير إلى أن نسبة عدد أفراد الطبقة العاملة المشاركة مباشرة في عملية الانتاج إلى قوة العمل في الأقطار العربية لا يتزايد. والأمر متعلق، مرة أخرى، بالتبعية، فالانتاج الوطني المحلي يتراجع والمستوردات تتزايد. وفي البلدان، أو المناطق، التي يتزايد فيها حجم الانتاج يكون الاعتماد عادة على تكثيف رأس المال (استعمال التكنولوجيا الحديثة) بدلاً عن تكثيف العمل، وفي كثير من الأحيان يكون الاعتماد الأساسي على الخبرة الأجنبية وأحياناً على العمالة الأجنبية.

كيف يمكن للطبقة العاملة، في هذه الظروف، أن تقود العملية الثورية ـ عملية التحرر الوطني والانتقال إلى الاشتراكية؟

مع أن مهدي عامل يؤكد على أن الطبقة العاملة لا تقوم بدورها «ولا تقدر على القيام به إلا في إطار تحالف طبقي ضروري له هو التحالف الوطني الثوري» ومع أنه يبين أن التحالفات في الحركة الثورية «تختلف باختلاف المراحل التي تمر بها السيرورة الثورية، من حيث هي سيرورة التحرر الوطني نفسها» وأنها «تختلف أيضاً، في إطار الحركة الثورية الواحدة، كالحركة الوطنية العربية مثلاً، باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بكل بلد عربي، وبتطور الحركة فيه» فإنه يصر على أن الطبقة العاملة «بمقدار ما تنجح في إقامة التحالف الخاص بكل مرحلة من مراحل السيرورة الثورية وتدعيمه، وفي ان يكون خطها السياسي الصحيح خط التحالف هذا نفسه، تقوم بدورها القيادي في **كل مرحلة** (التأكيد لنا) وتؤمن الشروط الضرورية لتحقيق مهمات السيرورة الثورية في حركة التحرر الوطني وإنجازها»[٦].

لا شك في أن بناء الاشتراكية لا يتم إلا بقيادة الطبقة العاملة ـ الطبقة الوحيدة ذات المصلحة في تصفية كل أشكال الملكية الخاصة، وكل أشكال استغلال الانسان للانسان حتى النهاية. لكن القول بأن هذه الطبقة يمكنها ان تتسلم دور القيادة في حركة التحرر الوطني (السيرورة الثورية) في جميع مراحلها بحاجة الى ايضاح، وربما تصعب الموافقة عليه.

لعلنا نذكر هنا مقولة لينين المعروفة حول إمكانية انتقال البلدان ذات التطور الضعيف الى الاشتراكية دون المرور بالمرحلة الرأسمالية، أي دون أن تتكوّن في هذه البلدان طبقة عاملة قومية قبل البدء بعملية الانتقال تلك. لكن لينين أكد أن هذا ممكن فقط اعتماداً على الطبقة العاملة المنتصرة في بلد آخر.

واليوم، في عصر الأزمة العامة للامبريالية، وبعد قيام المنظومة الاشتراكية العالمية وتعاظم جبروتها تصبح إمكانية انتقال البلدان النامية إلى الاشتراكية أكبر من ذي قبل ولكن بشرط الاعتماد الكامل المتعدد الوجود على الطبقة العاملة المنتصرة في البلدان الاشتراكية. ويبدو لي أن الدور الذي يجب ان يلعبه التعاون مع البلدان الاشتراكية لإنجاز عملية الانتقال (وهي ذاتها عملية التحرر الوطني) يتعاظم أكثر فأكثر مع تزايد شمولية نظام التبعية واتساعه وعمقه. إن البلد الذي يعتمد في آلاته وأدواته ووسائل مواصلاته وتسلحه وغذائه ولباسه وكل شيء آخر على الشركات والدول الرأسمالية الاحتكارية، البلد الذي لا يمكن لأية عملية إنتاجية حقيقية فيه أن تتطور إلا بالاعتماد على الرأسمال والتكنولوجيا والخبرة والمواد الأولية (أو الوسطية) الآتية من الخارج.. مثل هذا البلد لا يمكن له ان يحقق تحرره الوطني وانتقاله إلى الاشتراكية إلا إذا كان هذا «الخارج» هو البلدان التي انتصرت فيها الطبقة العاملة.

والسؤال هنا، هل البلدان الاشتراكية قادرة على القيام بمثل هذا الدور؟ هل يمكنها ان تلبي كل المتطلبات الناجمة عن انسلاخ الدول التابعة عن النظام الرأسمالي العالمي؟

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

أظن أن الأمر يتطلب تغيرات جوهرية كبيرة داخل البلدان التابعة ذاتها قبل أن يصبح ممكناً التخلص من تبعيتها. يتطلب تغيرات في موازين القوى الطبقية والسياسية، وتغيرات في أنماط الحياة والاستهلاك والسلوك، وتغيرات في أساليب العمل وتقنياته وميادينه... الخ. وفي هذه التغيرات يمكن ان تشارك طبقات وفئات اجتماعية عديدة دون ان تشترط أن يكون الدور القيادي للطبقة العاملة في جميع المراحل. إن دور الطبقة العاملة ضمن التحالف الثوري يتعاظم مع تعاظم قوتها، مع تزايد عدد أفرادها وتمركزها وسيطرتها على قطاعات اقتصادية أكثر فأكثر أهمية، ومع تعاظم وعيها الطبقي والتزامها بالخط السياسي الذي يعبر في كل مرحلة عن مصالح جميع أطراف التحالف الثوري... وفي هذه الأثناء، خلال مراحل النضال الثوري تجري في المجتمع التغيرات التي تجعل الاعتماد على الذات أولاً وعلى البلدان الاشتراكية ثانياً على طريق التحرر من التبعية أكثر قابلية للتحقيق، ووقتها يصبح الدور القيادي للطبقة العاملة (بالمعنى المحلي والعالمي) أمراً واقعاً.

بقي أن أشير في هذا السياق إلى أن هذه العملية التاريخية المعقدة، عملية التحرر الوطني والانتقال الى الاشتراكية، تصبح في الشروط التاريخية الراهنة أكثر فأكثر صعوبة بالنسبة لكل بلد تابع على حدة. إن توحد العالم، والتداخل والتشابك بين المشكلات العامة للانسانية والمشكلات الخاصة بكل بلد على حدة، تجعل السيرورة الثورية لبلد بمفرده، وبخاصة إذا كان البلد محدود الإمكانيات، شديدة الصعوبة والتعقيد. وأعتقد أن لدى الدول التابعة (النامية) كلها ما تستطيع القيام به مجتمعة لتسهيل عملية انعتاقها من نير التبعية للنظام الرأسمالي العالمي. إن التضامن بين هذه البلدان، أو بين مجموعات كبيرة منها على الأقل وبين الدول الاشتراكية في النضال من أجل حل المشكلات ذات الطابع العالمي (كمسألة السلام العالمي ونزع السلاح، وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد) يعتبر خطوة أولى أساسية من أجل حل المشكلات الخاصة بكل بلد من هذه البلدان بمفردها. بل أكاد أقول إن المسألة الوطنية في البلدان التابعة صارت مسألة عالمية بالدرجة الأولى، وإن هناك من العناصر المشتركة في هذه المسألة بين جميع تلك البلدان ما يجعل نضالها المشترك أحد الشروط الأساسية لنجاح نضال كل منها في حل مشكلاته الخاصة.

صدر حديثاً

علّمنا أن نتجاوز جنوننا!

للروائي الياباني

كينزا بورو أوي

ترجمة كامل يوسف حسين

منشورات دار الآداب